الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية:

نحومقاربة جيوسياسية أمنية جديدة

د. عادل زقاغ
أستاذ محاضر أ –جامعة باتنة–

أ. سفيان منصوري
باحث في السياسات العامة الأمنية –جامعة باتنة–

ملخص:

يناقش هذا المقال الإستراتيجية الأمنية الفرنسية الموجهة إلى القارة الإفريقية عامة ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، بتسليط الضوء على مختلف البرامج الأمنية الفرنسة إزاء إفريقيا والساحل الإفريقي والتي تستعملها فرنسا لتعزيز نفوذها واعادة استرجاع ريادتها في مستعمراتها الإفريقية السابقة في ظل تنافس القوى الدولية الكبرى على منطقة الساحل الإفريقي.

Résumé :

A travers cet article nous mettons l'accent sur la stratégie sécuritaire française à l'égard du continent africain en général et notamment le Sahel Africain, en vue de mettre la lumière sur les différents programmes sécuritaires français envers l'Afrique et le Sahel africain, ces programmes employés et appliquée par la France en vue de renforcer sa présence et son éminence au sein de ses anciennes colonies africaines, vu la concurrence des grandes puissances en convoitise de la région du Sahel Africain.

مقدمة:

لا مراء في أن فرنسا أولت عناية فائقة لمسألة استرجاع نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي مسترشدة في تحركها هذا على امتداد جمهوريتها الخامسة، بالتحولات التي اعترت سياستها الأمنية والخارجية برمتهما. وفي الواقع، فإن وعي فرنسا بأهمية وجودها في المنطقة، يكشف بالدرجة الأولى عن ادراكها لمركزية الساحل الإفريقي كمسرح لمجابهات وصراعات متعددة. فكثيرا ما تحول هذا الجزء من العالم إلى منطقة رمادية Zone Grise أي مجال مواجهة بين مختلف القوى الفاعلة في الساحة الدولية.

ومن ثمة فإن فرنسا التي بنت منظورها للعلاقات الدولية على نبذ هذه القوى، شعرت بأنه لا مناص لها، من طبع حضورها في الساحل الإفريقي بطابع خاص يميزه عن باقي القوى، سيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين. إضافة إلى ذلك، فإن هذا الحضور "المتميز" ضروري لتدعيم مصالحها المكثفة مع دول الساحل الإفريقي. فهذه الضرورة– المصلحية فرضت على فرنسا، استمرار شحذ وسائلها، للاستفادة من الامكانيات الضخمة التي يوفرها الساحل الإفريقي.

في هذا السياق يمكن القول أن الحضور الفرنسي في هذه المنطقة هوالمحاولة لتحقيق هدفين رئيسيين: يسعى الأول إلى تقديم فرنسا كمخاطب، لابد منه، يتوافر على ذاتية مستقلة في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية المنبعثة من منطقة الساحل الإفريقي. أما الثاني، فيستهدف البحث عن وضعية اقتصادية مهيمنة في إطار العلاقات المركزية المحيطية (1).

I. الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي في المنظور الأمني الفرنسي

الساحل الإفريقي مصطلح عربي الأصل ويعني تقليديا الشاطئ أوالحافة الجنوبية للصحراء Le rivage ou la bordure méridionale du désert ، يمتد الساحل الإفريقي جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان، حتى إثيوبيا شرقا (2)، غير أن شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلقت نوعا من الجدل حول ماهية الدول المكونة لهذه المنطقة.

سياسيا وبالعودة إلى مجموعة الدول التي ضمتها "لجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف CILSS" والتي تم إنشاؤها سنة 1971 : فالساحل الإفريقي يضم الدول التالية: السنغال،

غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، ثم أضيف كل من الرأس الأخضر Cap-Vert، غينيا بيساو، ونظراً لزحف الرمال كان من الضروري أن تضاف كل من السودان، إثيوبيا، الصومال وكينيا (3). وهناك من يعرف الساحل الإفريقي على أنه: حزام الفقر الأسود الذي يشمل: النيجر، بوركينا فاسو،تشاد، مالي وموريتانيا (4).

وإذا استندنا إلى معيار المشاكل والأزمات الإثنية Crises Ethniques الكائنه به فهو: قوس الأزمات l'Arc Des Crises الذي يضم كل من السودان، مالي، النيجر، تشاد، وموريتانيا (5).

وبالنسبة لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي ، فإن منطقة الساحل تمتد من موريتانيا إلى الغرب مرورا بمالي ،جنوب الجزائر ،شمال بوركينافاسو، النيجر وإلى غاية شمال التشاد في الشرق. أما قلب منطقة الساحل فيشير إلى كل من : موريتانيا، مالي، النيجر باعتبارها الدول الثلاث الساحلية الرئيسة إلى جانب بوركينافاسو، والتشاد (6).

ويعرف الساحل الإفريقي بأنه الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية البيضاء وإفريقيا جنوب الصحراء السوداء أوالشريط الفاصل بين المغرب العربي، وبلاد السودان، وهومعبر تاريخي تقليدي بين منطقة غرب إفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، ومن أسمائه المشهورة "بلاد السيبة". يمتد الساحل من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، من موريتانيا إلى السودان مرورا بمالي وبوركينافاسووالنيجر والتشاد والسودان، ويقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغاربي المطل على المتوسط (7) .

بهذا الموقع يتضح أن منطقة الساحل الإفريقي منطقة محورية بتداخلها مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر .ومن هنا يفسر الاهتمام الفرنسي بالمنطقة.

إن استقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية والمتمثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7 % من الإنتاج العالمي وتغطي نسبته 12% من احتياجات الإتحاد الأوروبي،كما تشير الدارسات إلى أن باطن الساحل (التشاد ،موريتانيا ،النيجر) يمثل ثروة بترولية هامة.

إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية ،فإن منطقة الساحل الإفريقي منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر ، نيجريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب ،ينطلق من واري في نيجريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي، وبدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث في 3 جويلية 2009 (8).

II. الإستراتيجية الأمنية الفرنسية حيال منطقة الساحل الإفريقي:

لا يمكننا تشخيص وتحليل الإستراتيجية الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي دون الرجوع إلى الإطار الفكري والإستراتيجي الذي ساهم بشكل كبير على بلورة الإستراتيجية الأمنية الفرنسية والذي يعرف " بالثقافة الإستراتيجية " La Culture Stratégique (9).

يعرف Yitzhak Klein الثقافة الإستراتيجية بأنها؛ "جميع المواقف والمعتقدات السائدة داخل جهاز الجيش L'appareille Militer ، والتي تعبر عن الهدف السياسي للحرب، وعن الطريقة الإستراتيجية الأكثر فعالية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة ".

أما Bruno Colson عرف الثقافة الإستراتيجية بأنها؛ تدل على الإرث الإستراتيجي Patrimoine stratégique، وعن التجربة الإستراتيجية العملية التي يتولى القيام بها الإستراتيجيون l'œuvre des stratégistes، كذلك هي عبارة عن مجمل القرارات التي اتخذت عبر التاريخ من طرف الإستراتيجيين الفرنسيين .

وتدل الثقافة الإستراتيجية تدل على مختلف الجوانب والمظاهر الثقافية لمتعلقة بإستراتيجية حضارة معينة، مجتمع، أواستراتيجية أمة. كما تنبثق الثقافة الإستراتيجية من مجموعة واسعة من الممارسات الدولية، العسكرية والاقتصادية ، كما تسعى إلى إدماج منظومة الدولة communauté étatique داخل الساحة الدولية(10).

لخص كارنيس لورد Carnes Lord مجموعة من الخصائص تقوم عليها الثقافة الإستراتيجية : الموقع الجغرافي، العلاقات الدولية، الايديولوجيا، الثقافة السياسية والعسكرية، التنظيم البيروقراطي وفي الأخير التكنولوجيا الحربية. لكن هذه الخصائص تختلف من دولة إلى أخرى، مما يشكل عائقاً في تشكيل معادلة جاهزة تنطبق على كل الدول(11).

وبناء على ذلك، فإن الأهداف الفرنسية في ميدان السياسة الخارجية والأمنية، إنما تعس وإلى حد بعيد البعد الجغرافي لفرنسا وموروثها الأيديولوجي والتاريخي والعسكري الذي أفرزته التجربة عبر مختلف المراحل التاريخية لنمووتطور الدولة والأمة الفرنسية. فالموقع الجغرافي حسب ما ذهب إليه "Pierre Dabezies "يعمل عمل الموجه:كإطار أولاً للفعل الجماعي (سياسة القوة) وهوأيضا نافذة التاريخ L'œil de l'histoire التي تسمح بفهم التوجه"Cheminement .

فموقع فرنسا كدولة بحرية – قارية، والذي جعلها معرضة للعديد من الحروب ضد مطامع القوى الأخرى من أجل المحافظة على استقلالها، أضفى على سياستها الخارجية خاصية هامة وهي التمسك بالإقليم وهي خاصية تحولت إلى أحد الهواجس التي سيطرت على تفكير صناع القرار. هذا بالإضافة إلى العامل التاريخي الذي ضاعف من أهمية الهاجس الجغرافي (والأمني). فتاريخ فرنسا خلال القرن XVIII وبداية القرن XIX، كان محاولة للمحافظة على وضعية المهيمن على القارة الأوروبية في مواجهة الهيمنة البريطانية. ومن ثم يبرز العامل الجغرافي والعامل التاريخي كأحد أهم المحددات والمبررات التي تحدد خصائص السياسة الخارجية الفرنسية وتفرض توجهاتها ، وفي نفس الوقت تمثل أهم خصائص الفكر الاستراتيجي أوالثقافة الإستراتيجية والتي تتميز بكونها تحمل تصوراً عالمياً للدور وللمكانة الفرنسية "Universalisme" (12) .

1. البعد الإفريقي للإستراتيجية الأمنية الفرنسية:

تعد إفريقيا قارة جماعية ومتنوعة Continent Pluriel Et Divers، منفجرة من ناحية المواريث الثقافية Héritages Culturels والسياسات المختلفة بما يتماشى مع كل منطقة، إذ لا يمكننا الحديث عن التقارب الإفريقي Cohérence Africaine إلا بتناوله من الجانب القاري (الجماعي) والجانب المحلي . فماذا يمكننا القول عن "إفريقيا" في إطار العلاقات الفرنسية – الإفريقية Relations France-Afrique ؟. فسابقا ، كان هناك تعريف دقيق وصحيح لإفريقيا هذا التعريف نابع من الخيال الجماعي الفرنسي L'imaginaire collectif français : حيث أن "إفريقيا" ترادف إفريقيا السوداء Afrique Noir ، أوكما تسمى اليوم بإفريقيا جنوب الصحراء Afrique Trans-Saharienne (13) ، القارة التي لا يمكنها أبدا أن تتطور (14) . لكن أدى تطور الأطر النظرية في دراسة العلاقات الدولية إلى إعطاء تعريف جديد لهذه القارة.

أ- لمحة تاريخية عن العلاقات الفرنسية الإفريقية:

يعتبر تاريخ العلاقات الفرنسية الإفريقية حافلا بالمراحل، إذ يبدأ بمرحلة الاستعمار، مرورا بمرحلة تصفية الاستعمار، حتى يصل إلى مرحلة التعاون.

✓ **مرحلة الاستعمار La colonisation:**

يدخل الاستعمار الفرنسي لإفريقيا في إطار تقسيم القارة السمراء إلى عدة مناطق سياسية بين القوى الأوروبية في نهاية القرن الـ 19 إثر مؤتمر برلين (1884-1885)، لكن ترجع بوادر الاستعمار الفرنسي في إفريقيا قبل مؤتمر " برلين" بحوالي قرن اثر اتفاقية " فارساي" 1783 باحتلال السنغال (15).

يليها استعمار الأنهار الجنوبية (غينيا حاليا) سنة 1859، وسواحل الغابون في 1862، التي اعتبرت كمراحل أساسية للتغلغل الفرنسي في إفريقيا الغربية وما بين 1880-1895 تم إنشاء السودان الفرنسي (مالي حاليا) والتي أدمجت فيها بعد ضم " إفريقيا الغربية الفرنسية" إلى جانب كل من : موريتانيا، السنغال، ساحل العاج، بوركينافاسو، النيجر والبينين، التي أسست في 1904، بعدها تم تأسيس " إفريقيا الاستوائية الفرنسية سنة 1910 والتي ضمت كل من الغابون، كونوغوبرازفيل، إفريقيا الوسطى وتشاد، أما من الناحية الشرقية فاستطاعت أن تدمج منطقة جيبوتي الواقعة في خليج تاجوا في القرن الإفريقي إلى مستعمراتها الإفريقية في 22 جويلية 1989 والتي عرفت باسم " الساحل الصومالي الفرنسي" (16) .

✓ **مرحلة تصفية الاستعمار La Décolonisation** :

جرت عملية تصفية الاستعمار Processus de décolonisation ما بين الحربين العالميتين لكنها برزت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، تحت ضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي سابقا كما تميزت هذه العملية بنوع من التعدد والتعقيد Multitude et Complexe ولها تسلسل زمني وجغرافي محدد، أما بالنسبة لمنطقة الساحل الإفريقي كانت العملية تدريجية ومنظمة بقانون " ديفير" Defferre 1956 (17) ، الذي أقرته حكومة " غي موليه" والذي يعطي استقلالية واسعة للأراضي الإفريقية والتي يمكن لها أن تؤسس جمعية محلية Assemblé Locale هذه الأخيرة تعين بنفسها مجلس الحكومة وبما في ذلك نائب الرئيس الذي يتوجب عليه أن يكون إفريقي، بعد فشل سياسات الإتحاد الفرنسي التي نص عليها الدستور

الفرنسي لسنة 1946 والذي أنشأت من خلاله الجمهورية الرابعة وبعد عودة " شارل ديغول" إلى السلطة قام بإنشاء " الجماعة الفرنسية" Communauté Française حيث تنادى المستعمرات الإفريقية للاندماج فيه وتمهيد الطرق الاستقلال. كما شهدت سنة 1960 استقلال 14 دولة إفريقية من بينها دول الساحل الإفريقي والتي كانت عابرة عن مستعمرات فرنسية (18).

✓ **مرحلة التعاون La Coopération** .

لم تكن مرحلة تصفية الاستعمار آخر مرحلة عرفها تاريخ العلاقات الفرنسية – الإفريقية إذ طورت فرنسا علاقات جديدة مع مستعمراتها السابقة، هذه العلاقات مبينة على التعاون بمختلف أنواعه مثال عن ذلك التعاون في المجال المالي والنقدي (FRANC CFA) والتعاون العسكري عن طريق المساعدات التقنية (AMT) وبرنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام (RECAMP) وبرنامج EURORECAMP والتعاون في المجال الثقافي (عن طريق الفرونكوفونية Francophonie ومن بين كل الاتفاقيات التي عقدت بين فرنسا ودول الساحل الإفريقي تبقى المعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بالتعاون في المجال الأمني العسكري الأقدم . فمنذ عملية تصفية الاستعمار في إفريقيا احتفظت فرنسا بوجودها العسكري في مستعمراتها الإفريقية السابقة بإنشاء فناء خلفي Prés–Carré عن طريق عقد اتفاقيات تمكنها من البقاء كشريك مميز في المنطقة (19).

2- الترتيبات الأمنية الفرنسية تجاه إفريقيا والساحل الإفريقي:

تعد السياسة الأمنية والدفاعية الفرنسية في إفريقيا احدى العناصر والركائز الأساسية لقوة فرنسا وبالفعل نفوذها في العالم، هذه السياسية مبنية على اتفاقيات التعاون والدفاع. ففرنسا تسعى عن طريق هذه الاتفاقيات: الدفاع عن الدول الإفريقية عامة والساحلية خاصة وتسوية مختلف النزاعات الكائنة بها (20). ولتفعيل هذه السياسة الأمنية والدفاعية في إفريقيا من جهة وللحفاظ على نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي من جهة أخرى، تستعين فرنسا بمجموعة من الترتيبات الأمنية التي هي:

برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام Programme RECAMP:

منذ منتصف التسعينات، كان التعاون العسكري بين فرنسا والدول الإفريقية مبني على أساس واحد وهو العلاقات الثنائية المخاطة منذ بداية الاستقلال والمتمحورة حول المساعدات المباشرة المقدمة من قبل البلد الأم السابق Métropole Ancienne لمستعمراتها القديمة Ancienne Colonie ، لكن مع مرور الأيام تطور هذا التعاون (المساعدات المباشرة) وعوضت بتصور جديد، وهوالتعاون الجماعي Multilatéralisme والانفتاح L'ouverture. حيث سيعرف التعاون العسكري بين فرنسا وإفريقيا منعطفاً جديداً Nouveau Tournant مع ميلاد برنامج RECAMP (21) .

- **بوادر ظهور البرنامج :**

يعود في الحقيقة مولد برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام Renforcement des capacités africaines de maintien de la paix مع انتهاء عملية " توركواز" Opération Turquoise في " رواندا ". إذ تم تجربته بالسينغال، الغابون وفي الأخير تنزانيا. حيث كانت مهمتة الأولى مساعدة الدول الإفريقية بالقيام لوحدها على وضع منظمات محلية Régionales وتحت محلية Sous Régionales في مجال الأمن وحفظ السلام مع المساعدة الفرنسية. كما حصل هذا البرنامج على الشرعية الدولية من خلال الدعم والمساندة المقدمان من طرف الأمم المتحدة بالاتفاق مع منظمات الوحدة الإفريقية سابقا التي تعرف اليوم بالإتحاد الإفريقي(22) .

- **شروط عمل برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام: (23)**

إن الدعم المقدم للدول الإفريقية في إطار برنامج RECAMP يجب أن يحترم بعض الأسس الرئيسة :

- ✓ يجب أن تكون العملية العسكرية تحت عهدة Sous Mondât مقدمة من قبل مجلس أمن الأمم المتحدة.
- ✓ يجب أن تكون العملية ضمن الفصل الرابع من ميثاق الأمم المتحدة التي تستلزم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس .

- ✓ يجب أن تكون القوة العسكرية التي تقود هذه العملية منظمة من طرف دول إفريقية متطوعة Volontaires .
- ✓ يمكن أن تتدخل بعض الدول غير الإفريقية حينما يستلزم الأمر ذلك، بالمساعدة والتكوين assistance en formation ، العتاد والتمويل المادي.

▪ مبادئ برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام:

يرتكز برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام على أربعة مبادئ وهي:

- ✓ التعاون : تأخذ القرارات السياسية بالتعاون والتشاور مع الدول الإفريقية.
- ✓ الانفتاح على كل الدول الإفريقية .
- ✓ الشفافية خاصة فيما يتعلق بالهبات Donations.
- ✓ عدم بقاء القوات في منطقة واحدة : فكل القوات التي تشارك في عمليات حفظ السلام تحتفظ بخصوصياتها الوطنية

وتكون خاضعة لإرادة دولها كما يجب أن ترجع هذه القوات لموطنها الأم بعد انتهاء التدخلات العسكرية (24) .

▪ مجالات عمل البرنامج:

يرتكز برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام على ثلاث محاور أساسية:

❖ المحور الأول: التكوين La Formation :

حيث تم إنشاء مدرسة خاصة لحفظ السلام بمدينة Zambakro بساحل العاج، والجديد في هذا البرنامج التكويني هوعدم تركيزه فقط على عمليات حفظ السلام. بل انفتاحه على خبراء Experts، مدرسين Instructeurs ومتمرنين Stagiaires قادمين من كل الدول الإفريقية(25).

❖ المحور الثاني: التدريب L'Entrainement

في إطار تمديد التمارين متعددة الجنسيات Exercices Multinationaux المنظمة بين فترة وآخرى من طرف فرنسا ضمن برنامج RECAMP ، تنظم دورات تكوينية تشارك فيها مجموعة من الدول الإفريقية كما يتم تدريب القوات العسكرية على كيفيات إدارة الأزمات Gestion des Crises.

❖ المحور الثالث: الالتزام بتقديم الخبرة لهذه القوة وتطويرها (26).

أ. برنامـج EURORECAMP :

يعتبر برنامج Eeuro Recamp مبادرة أمنية أوروبية فرنسية الأصل ، التي ترتكز بالأساس على سنوات الخبرة التي قدمها برنامج Recamp والذي يضم العديد من الشركاء الأفارقة والأوروبيين وغير الأوروبيين ، كما يعتبر هذا البرنامج أحد وسائل السياسة الأوروبية الأمنية والدفاعية (PEDS) تجاه إفريقيا والساحل الإفريقي التي تهدف إلى تحقيق الأمن بالقارة السمراء. هذه المبادرة الأمنية موضوعة تحت مراقبة اللجنة الأمنية والسياسية communauté politique de sécurité التي قامت بتعيين فرنسا مؤخرا كالدولة المؤطرة Nation- cadre لبرنامج EeuroRecamp (27). يهدف البرنامج إلى تكوين مختلف القوات الإفريقية سواء كانت مدنية، عسكرية أودركية (28).

ب. المساعدة العسكرية التقنية: Assistance Militaire Technique

تعرف المساعدة العسكرية التقنية على أنها طريقة عمل كلاسيكية لقوة عسكرية تعمل وفق مصالحها الإستراتيجية. وبأن فرنسا تمتلك قوة عسكرية معتبرة ، هذه الأخيرة تمكنها من تأطير القوات العسكرية الأجنبية التي أمضت معها اتفاقيات عسكرية من هذا النوع (29).

✓ الإطار العام للمساعدة العسكرية والتقنية الفرنسية في إفريقيا ودول الساحل الإفريقي:

قصد ضمان الأمن الفرنسي من كل التهديدات المتوقعة التي تهدد مصالحها الاستراتيجية تستعين فرنسا باتفاقيات التعاون مع دول الساحل الإفريقي (مستعمراتها السابقة) وذلك من أجل تحقيق هدفين رئيسيين هما:

1- تعداد جيوش إفريقية وتأهيلها لتصبح قادرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية التي تهدد كيانها وإستقرارها، وضمان استقلالها وسيادتها، عن طريق تقديم مساعدات عسكرية تقنية ولوجيستية وإلى حد ما عن طريق نشر جنود فرنسيين على أراضيها الوطنية.

2- ابقاء وتعزيز الهيمنة والسيطرة الفرنسية على مستعمراتها القديمة بعد عملية تصفية الاستعمار وهذا ما يجعل الدول الإفريقية تكون دائما داخل دائرة التبعية السياسية، العسكرية (الأمنية)

والاقتصادية. كل هذا قصد تعزيز نفوذها في إفريقيا خاصة بعد دخول فواعل جدد مسرح الساحل الإفريقي.

تندرج المساعدات العسكرية والتقنية ضمن إطار التعاون إذ أن فرنسا أبرمت مجموعة من اتفاقيات الدفاع مع 23 دولة إفريقية (30) ، من بينها الدول المكونة لمنطقة الساحل الإفريقي كما تختلف درجة التعاون ما بين هذه الأطراف فإلى جانب المساعدات التي تقدمها فرنسا لهذه الدول في المجال العسكري، هناك ملاحق أضيفت لهذه الاتفاقيات العسكرية تتيح لفرنسا مساندة قوات بعض الدول الإفريقية في الأوضاع الطارئة ومساندة الحكومات في استتباب الأمن والاستقرار إلا أن هذه الأعمال تمثل تدخل مباشر في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية من طرف فرنسا، الأمر الذي جعل فرنسا تعيد النظر في اتفاقيات التعاون المبرمة في الماضي .

كما تتعهد الدول المستفيدة من " إتفاقيات" المساعدة العسكرية والتقنية " ألا تناشد إلا فرنسا من أجل إقتناء العتاد العسكري ولوازمه وكذلك صيانته، كون هذا التخصص غير كاف بالنسبة للجيوش الإفريقية، فبإمكان هذه الأخيرة طلب الدعم اللوجستي من القوات الفرنسية.

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق يحدد حجم أوطبيعة المساعدات العسكرية والتقنية المقدمة للدول الإفريقية. هذه الثغرة في صياغة الاتفاقيات التطوعية Volontaire تجدر مبرراتها في كون فرنسا حريصة على الحفاظ على " بعض" التوازن الإقليمي والاستقرار السياسي في مستعمراتها السابقة، وبالمناسبة تحتفظ فرنسا بحق رفع وزيادة مساعداتها وفقا للقوة التي تريدها أن تصعد في المنطقة . إذا فالمساعدات العسكرية والتقنية تزيد وتنقص حسب الأهداف التي تريد فرنسا تحقيقها، ومن أجل ضمان ولاء الدول الإفريقية كما تمنع عنهم فرنسا كل إمكانية التزويد بالعتاد من الدول أخرى (31) .

ج. المساعدة العسكرية العملياتية–الصورة الجديدة للمساعدة العسكرية التقنية:

تبين العمليات العسكرية الجارية على أهمية وحاجة المساهمة الفعالة في تكوين، وتنظيم وإعداد القوات العسكرية المحلية الإفريقية، حيث أن المساعدة العسكرية التقنية AMT كانت أساس نشأة المساعدة العسكرية العملياتية AMO. إذ أصبحت اليوم طريقة عمل مكملة للعمليات العسكرية التقليدية وتكيفها مع الأوضاع الدولية الجديدة، فهي تسمح لفرنسا تعزيز

الشراكة دون الإضرار بأمنها ومصالحها الحيوية Intérêts Vitaux، كما تسعى إلى خلق تأثير كبير للجيش الفرنسي على القوات المسلحة الإفريقية للدول المستفيدة من هذه الاتفاقيات.

يمكن للقوات الفرنسية أن تحد من تكاليفها السياسية، المالية والبشرية من خلال التزام فرنسا بدعم الجيوش الإفريقية عن طريق التكوين والتدريب العالي، ومن خلال هذا العمل تساهم القوات الفرنسية في إستراتجية الأمن الوطني التي يحددها الكتاب الأبيض للأمن والدفاع لسنة2008 (32).

إلى جانب المساعدة العسكرية التقنية هناك المساعدات العسكرية التقنية، خلافا للأولى التي تعمل في زمن السلم والاستقرار تعمل الثانية في بيئة غير آمنة ومعادية أوشبه معادية، وهذا إذا ما كانت الدولة المدعومة لا تلبي وظائفها السياسية الكاملة أين تشعر فرنسا بأن هناك إنتشار لنفوذ قوى أجنبية كمحاولة إنقلاب أوتمرد للإطاحة بالنظام السياسية القائم وكذا في حالة عدم استطاعت الدولة السيطرة على ترابها الوطني من جميع أنواع التهديدات والاختراقات الأمنية والتي بإمكانها أن تشكر خطر على الأمن الفرنسي. كما يمكن للمساعدات العسكرية العملياته أن تمتد إلى الاستثمار من خلال التعاون العسكري المستقبلي وتطوير من بعد إستراتيجية الأمن الوطني وبالتالي السياسة العامة الأمنية.

III. الدور الأمني الفرنسي في ظل التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي.

تسعى معظم القوى العالمية إلى تحقيق رهانين أساسيين في منطقة الساحل الإفريقي. فالأول يتمثل في الرهان الجيوسياسي Géopolitique: إذْ أن معظم الدول الكبرى تريد الاستحواذ على الموارد الإستراتيجية الكائنة بمنطقة الساحل الإفريقي. فأغلب هذه القوى تمتلك مخزونات معتبرة من الموارد الطاقوية Ressources Energétiques، إلا أنه يتم الاحتفاظ بها تحسبا من الوقوع في الأزمات الاقتصادية Crises Economiques. أما الرهان الثاني المطروح على هذه الدول هوالرهان الجيو–أمني Géo-Sécuritaire حيث أن طبيعة التهديدات المنبعثة من المجال الصحراوي، تعتبر على أنها تحدي كبير يجتاح أمنهم الوطني.

التنافس الأمريكي – الصيني على منطقة الساحل الإفريقي:

أ. الدور الأمريكي حيال الساحل الإفريقي:

قبل نهاية الحرب الباردة لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية جادة في التدخل في الشؤون والقضايا الإفريقية بشكل مباشر وكانت تركز في سياستها تجاه إفريقيا والساحل الإفريقي على تحقيق أربعة أهداف رئيسة وهي : احتواء المد الشيوعي، حماية خطوط التجارة البحرية، الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، دعم ونشر القيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية.

ولتحقيق هذه الأهداف فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتمد على النفوذ الأوروبي داخل القارة الإفريقية إلا أن المتغيرات الدولية الجديدة، المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفياتي وتزايد المنافسة على القارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي، أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحوإفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها، ولا يخفي أن عملية التقويم والتمحيص هاته دفعت إليها مجموعة من العوامل والمتغيرات لعل أبرزها: (33)

- إزدياد المرتكزات الاستراتجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية في عصر العولمة فالمحددات الثابتة مثل الموقع الاستراتجي لإفريقيا والساحل الإفريقي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة، تدفع دوما إلى تأكيد أهمية القارة السمراء في منظومة السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.
- تغير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعانيها بعض المناطق المعنية في إفريقيا مثل منطقة الساحل الإفريقي، فصانع القرار الأمريكي أدرك أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المناطق، نظرا إلى ما تتوفر عليه من موارد طبيعية خاصة النفط.
- تتميز السياسة الأمريكية في الساحل الإفريقي بالحركية والحيوية والإستباقية وإعتماد مقاربة الأمن الذكي الذي يقوم على الجمع بين العسكراتية، الدبلوماسية، الشركات الجهوية والإصلاح السياسي والاقتصادي .

يمكن تلمس هذا الاهتمام بعد انتخاب الرئيس الأمريكي "كلينتون" سنة 1992 وبداية مهامه، حيث عمل على ترقية مجموع الدول الإفريقية والحرص على دخولها تيار الاقتصاد العالمي عن طريق تشجيع المبادلات التجارية بين بلده والدول الإفريقية، زيادة الاستثمارات

الأمريكية الخاصة في القارة الإفريقية، وتخفيف ديون الدول الإفريقية الأكثر فقرا وذلك حسب جهود تحرير الاقتصاد (34) .

لكن لم تقتصر العلاقات التي تربط بين دول الساحل الإفريقي مع الولايات الأمريكية المتحدة على الجانب الاقتصادي والسياسي فقط، بل كانت هناك أحداث زادت من دينامكية العلاقات الإفريقية الأمريكية حيث أخذت العلاقات بعد آخر، وهما الهجومان اللذان ضربا السفارتين الأمريكيتين بنيروبي ودار السلام سنة 1998 والهجوم الذي هز أمريكا في عقر دارها وضربها في القلب النابض للاقتصاد الأمريكي في 11-09-2001، من ذلك التاريخ، تتبع الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية مركزة على الجانب الأمني والعسكري والمتعلقة بالحرب على الإرهاب العالمي the global war ، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل باسم هذا الأخير أي الحرب على الإرهاب لتبرير هيمنتها على منطقة الساحل الإفريقي (35) .

ب. الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الساحل الإفريقي:

على غرار التدخلات العسكرية الأمريكية في تسعينات القرن الماضي، غيرت الإدارة الأمريكية إستراتيجيتها في التدخل في الدول الإفريقية من الأمن الصلب إلى الأمن الذكي، حيث استطاعت أن تمزج بين القوة العسكرية والدبلوماسية الهجومية من أجل فرض هيمنتها على الساحل الإفريقي، خاصة بعد تزايد الأهمية الجيوسياسية لهذه المنطقة لدى القوى الصاعدة والقوى التقليدية، كما أن تدهور الأوضاع الأمنية وتشكل جماعات مقاتلة موالية لتنظيم القاعدة يفرض على الولايات المتحدة أن تتواجد في هذه المنطقة عن طريق مجموعة من الترتيبات الأمنية:

1. مبادرة الساحل الإفريقي: PSI

تمثل مبادرة الساحل الإفريقي أوكما تعرف باسم" مبادرة بان الساحل" The Pan-Sahel Initiative من أول المشاريع الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي، فقد جاءت المبادرة موجهة بصورة مباشرة لمجموعة من بلدان الساحل الإفريقي وهي : مالي، تشاد، موريتانيا والنيجر(36). دخلت هذه المبادرة حيز التنفيذ بداية من نوفمبر 2002، تهدف هته المبادرة إلى تقديم المساعدة العسكرية للبلدان الساحلية من أجل مكافحة الإرهاب والإجرام الدولي(37).

مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCI

أنشأت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء Trans-Sahara Counterterrorism Initiative في مارس 2004، وهي عابرة عن إمتداد لمبادرة بان الساحل كما هي دعم لمصلحتي الأمن القومي الأمريكي في إفريقيا: محاربة الإرهاب وتعزيز السلم والأمن الإقليميين. ترتكز هذه المبادرة على دول الآتية: موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد إلا أنه تم توسيعها لتشمل دول أخرى وهي الجزائر، المغرب، السنغال، ونيجيريا (38).

والمبادرة هي مشروع متعدد الأبعاد يهدف بدرجة الأولى إلى القضاء على التنظيمات الإرهابية عن طريق الاجراءات الآتية:

- ✓ تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.
- ✓ منع من يوصفون بـ الإرهابيين من إتخاذ منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى ملجأ لهم أوقاعدة انطلاق لتنفيذ عملياتهم .
- ✓ تحسين التعاون بين قوات الأمن الإقليمية بالمنطقة.
- ✓ القضاء على إيديولوجية الإرهاب.
- ✓ تشجيع الحكم الديمقراطي.
- ✓ تعزيز العلاقات الثنائية العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يهدف البرنامج في اطاره العام إلى تحسين قدرات الحكومات المحلية في منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا،مالي، تشاد، النيجر، نيجيريا والسنغال)، حتى تستطيع مواجهة التحدي الذي تمثله المنظمات الإرهابية. كما يعمل البرنامج من ناحية آخرى على تسهيل التعاون بين دول الساحل ودول المغرب العربي الأخرى ـ الشريكة في مبادرة . (المغرب والجزائر وتونس) في مجال مكافحة الإرهاب.

2. القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا: AFRICOM

جاء قرار إنشاء القيادة العسكرية في إفريقيا AFRICOM بعد إعلان وزارة الدفاع الأمريكية في 6 فيفري سنة 2007 عن إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة تغطي كل دول القارة الإفريقية باستثناء مصر التي ستبقى تحت إشراف القيادة الأمريكية الوسطى، وقد تم تدشين القيادة رسميا سنة 2008 تحت قيادة الجنرال General William E. (Kip) Ward. وقد

أعلن الرئيس بوش في خطاب له في 08 فيفري 2007 المهام الرسمية لإنشاء الأفريكوم في النقاط التالية: (39)

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية .
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيد سياسات الأمن .
- إدارة نشاطات الأمن والتعاون في القارة الإفريقية .
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب .
- دعم المساعدات الإنسانية، والتخفيف من آثار الكوارث.
- احترام حقوق الإنسان.
- دعم المنظمات الإفريقية.
- إدارة العمليات العسكرية في القارة الإفريقية .

وفي حقيقة إنّ قرار إنشاء الأفريكوم، لم يكون وليد هاته اللحظة بل ترجع جذوره إلى فترة ولاية **بل كلينتون**، لكن الفكرة لم تتجسد على أرض الواقع إلا بمجيء المحافظين الجدد على رأس الإدارة الأمريكية، فكانت الخطوة الفعلية سنة 2006 بقرار تشكيل قيادة عسكرية أمريكية كنتيجة لدراسة تمت من أحد صقور الإدارة الأمريكية رامسفيلد. كما أنّ المشروع مهد له أيضا قرار إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي سنة 2002 لمراقبة الأوضاع في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا (تضم ما لا يقل عن 1500 جندي أمريكي). وقد كانت القيادات الأمريكية الخمسة قبل هذا التاريخ موزعة على خمسة مناطق جغرافية عبر العالم وهي: (40)

- ✓ القيادة الأمريكية في أوروبا United State Central Command
- ✓ القيادة الأمريكية في المحيط الهادي United States Europea Command
- ✓ القيادة الأمريكية الجنوبية United States Southern Command
- ✓ القيادة الأمريكية الشمالية .United States Northern Command
- ✓ القيادة الأمريكية الوسطى United States Central Command

بالرغم من الأهداف الرسمية والمصرح بها، والتي أنشأت من أجلها قيادة الأفريكوم .إلا أنها تسعى إلى تحقيق مصالحها الجيوسياسية أكثر من تحقيق المساعي الإنسانية . فرغم التصريح الذي أدلى به **هنري ريان** بأن الأفريكوم ليس لديه طموح عسكري، ولا لإيقاف التوسع الصيني في المنطقة(41).

2. النفوذ الصيني في منطقة الساحل الإفريقي:

تعتبر الصين من القوى الصاعدة في العالم إلى جانب قوى صاعدة آخرى مثل: روسيا، الهند، البرازيل. كما يمكن إعتبارها (الصين) القوة الوحيدة المنافسة فعليا للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي والإقليمي، فحسب ما صدر في جريدة Le Monde الفرنسية في 14 فيفري 2011 آن الصين أصبحت ثاني قوة اقتصادية عالمية، متجاوزة بذلك اليابان من حيث الناتج المحلي الخام PIB.

يرتبط الاهتمام المتزايد الذي توليه الصين لإفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، لما تقدمه هذه الاخيرة من تمويلات طاقوية Approvisionnement Energétiques . فمن وجهة النظر الاقتصادية تعتبر الصين الحليف السياسي Alliée Politique، والمطارد Prédateur لإفريقيا .

تستعين الصين أيضا بالسبل العسكرية Voies Militaires قصد تعزيز سياستها كقوة عالمية، كما أن أفعالها الثقافية والمجتمعية Actions Militaires et Sociétales تبرز دورها كقوة عالمية. في الأخير تبين الأفعال التي تقوم بها الصين في المجال العسكري استراتيجيتها للتغلغل Stratégie de Pénétration إزاء القارة السمراء ومنطقة الساحل الإفريقي(42).

أ- أسس السياسة الإفريقية للصين:

يعود تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية إلى حقبة الاستعمار الأوروبي لإفريقيا وفترة الحرب الباردة حيث كانت إلى جانب دول إفريقيا منخرطة في حركة عدم الانحياز ومؤتمر باندونغ 1955، كما أنها ساندت الحركات التحريرية الإفريقية، حيث كانت السابقة للاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلا أنه لم يكن لها نفوذ قوي آنذاك بسبب طبيعة الأنظمة الإفريقية الموالية للغرب والتحكم في مناطق النفوذ القوى الاستعمارية السابقة، لكن رغم هذه العوائق استطاعت الصين أن تنتصر دبلوماسيا بالرجوع إلى مجلس الأمن سنة 1971 بفضل الأصوات الإفريقية، كما أنها ساعدت حركات تحريرية أخرى كالحركة الشعبية لتحرير أنغولا، جبهة تحرير المزنبيق، الإتحاد الوطني الإفريقي للزيمبابوي والمجلس الوطني الإفريقي لمكافحة نظام التميز العنصري في جنوب إفريقيا(43). فرغم الدعم والمساندة الصينية للحركات التحريرية الإفريقية إلا أنها لم تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول وهوالمبدأ الذي ترتكز عليه الصين في سياستها اتجاه إفريقيا، فحجز الزاوية الدبلوماسية الصينية الجديدة يظهر كإعادة لبلورت المبادئ الخمس التي

تحكم وتحرك السياسة الخارجية الصينية التي نص عليها لأول مرة "شوان لأي" سنة 1959 وهي كالآتي:

- ✓ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- ✓ الاحترام المتبادل للسيادة والأمن الوطني.
- ✓ تعزيز وعدم الاعتماد المتبادل.
- ✓ التعايش السلمي.
- ✓ المساواة والمنفعة المتبادلة(44).

ب– أبعاد الدور الصيني تجاه إفريقيا والساحل الإفريقي:

1. البعد الاقتصادي: حقيقة الماكنة الاقتصادية الصينية:

بما أن الصين مستعمرة أمريكية وأوروبية سابقة، فإنها تنطلق من استراتيجية "الضعيف إلى القوي" Stratégie du faible au fort. فهي الشريك الرائدPartenaire Incontournable لإفريقيا. كما تمثل في نفس الوقت : الطرف المساعد لتفعيل التنمية الاقتصادية بإفريقيا ، كما أنها المفترس الشرس للموارد الطاقوية. فبخلاف الدول الغربية، لا تبحث الصين إلى بيع السلاح والمعدات العسكرية المتطورة تكنولوجيا، لكنها تجتاح وتتخلل داخل السوق الإفريقية عن طريق نشرها للقيم التنموية.

يشرح Julien Nessi هذا الاجتياح من خلال ما يلي:

- ✓ الاجتياح العلوي: يتم عن طريق نقل معايير التنمية.
- ✓ الاجتياح الوسط: يتم عن طريق الاستثمارات المباشرة الخارجية Investissent Directes Etrangères.
- ✓ الاجتياح السفلي: يتم عن طريق التواجد الصيني داخل التجارات الصغيرة(45).

كما تحتوي إفريقيا على 8.9% من المخزونات العالمية وتضمن 11% من الانتاج العالمي للنفط. بحيث تستورد الصين من القارة السمراء حوالي 28.7% من النفط المستورد من إفريقيا ومن أجل تأمين هذه المناطق أنشأت الصين شركات بترولية ضخمة من بينها:

Chinese National Off-Shore Oil Company (CNOOC), National Chinese Petroleum Corporation (CNPC), Petroleum and Chemical Corporation (SINOPEC).

وقصد تعزيز التعاون وإضفاء البعد المالي لعملياتها أنشأت الصين Eximbank (Export-import Bank). كما استطاعت شركة CNPC أن تستثمر بخمس مليارات دولار بالنيجر لبناء مصفاة في شمال البلاد وبناء خطوط إمداد بطول 2000 كلم2، استثمار نفس الشركة في المنطقة النفطية التشادية (روني) لاستغلال 80 بئر نفطي، وكذلك فوز شركة صينية لبناء منطقة صناعية التي ستكون القطب الاقتصادي الجديد لتشاد في منطقة " جمارايا" بقيمة 150 مليون دولار(46).

2. البعد الإنغماسي: الدور الصيني العسكري تجاه إفريقيا والساحل الإفريقي.

على غرار سبعينيات القرن الماضي، لم تعد الصين تقدم مساعدات لمختلف الحركات التحريرية Mouvements de Libération الإفريقية. حيث تخطت الصين كل هذا واصبحت الممول الرئيسي Fournisseur Principale للأسلحة الخفيفة داخل القارة الإفريقية، حيث أنشأت الصين عدة مصانع لصناعة الذخيرة والأسلحة الخفيفة في السودان ومالي، كما أنها أمضت أيضا اتفاقيات تعاون في المجال العسكري. وتعتبر السوق الإفريقية الأرضية الخصبة لاختبار المعدات العسكرية الصينية غير المسموح بها في الأسواق الأوروبية كطائرات التدريب K8 التي قدمتها للسودان ودول ساحلية آخرى. ضف إلى ذلك تزويد الدول الساحلية بالمروحيات، الشاحنات العسكرية، الأزياء العسكرية ووسائل الاتصال (47) .

أما في ميدان التكوين العسكري فالدور الصيني يتبين فيما يلي:

- ✓ تمويل الدول الإفريقية بالأسلحة خاصة التي تشهد حروب أهلية.
- ✓ تكوين النخب العسكرية: أخذت الصين على عاتقها المساهمة في تكوين العديد من الفرق الإفريقية على تقنيات القتال والحرب.
- ✓ المشاركة في عمليات حفظ السلام والأمن بترخيص من الأمم المتحدة (48).

ولتقوية هذا الدور تقوم الصين بعدة إجراءات :

- ✓ تكثيف العمليات الدبلوماسية.
- ✓ الزيارة المتكررة للدول الإفريقية.
- ✓ تنظيم مؤتمرات حول العلاقات الصينية الإفريقية.

- ✓ غرس القيم والثقافة الصينية في الدول الإفريقية عن طريق تنظيم أيام دراسية وعروض فنية (49).

2- الدور الروسي والإيراني بمنطقة الساحل الإفريقي:

أ- الدور الروسي في المنطقة:

تعمل روسيا جاهدا إلى خلق دور لها في منطقة الساحل الإفريقي، معتمدة في ذلك على القنوات الدبلوماسية حيث أنها تحاول على إظهار نفسها ليست كقوة متنافسة، وإنما كقوة مسئولة وحريصة على الحفاظ على سيادة دولة السودان، لكن في واقع الأمر فإن روسيا لا تختلف كثيرا عن الصين، فهي تحاول استغلال " الثغرات الغربية" لتعزيز وجودها ونفوذها في السودان، وحتى في منطقة الساحل، مثلما عززت وجودها ونفوذها بقوة في نيجيريا من أجل التأثير في مشروع خط أنابيب نقل الغاز TSGP وهوالخط الذي سيربط منطقة " وراي" Wari في نيجيريا بمنطقة بني صاف بالجزائر من المحتمل أن يبدأ عمله سنة 2016، هذا المشروع الذي يتوقع أنه سيؤدي إلى اضطرابات جيوسياسية كبيرة بمنطقة الساحل الافريقي (50) .

ب – الدور الإيراني في المنطقة :

يؤكد العديد من المحللين على الدور المتنامي الذي أصبحت تلعبه طهران في منطقة ساحل الإفريقي، يمكن تفسير هذا الاهتمام بوجود طوائف شيعية بمنطقة الساحل الإفريقي، حيث تنتشر الأقلية بصفة خاصة في كل من موريتانيا، السنغال، مالي والسودان (51) ،كما أن هناك من يعتقد أن طهران تمارس أيضا في الخفاء نوعا من الدبلوماسية السرية، معتمدة في ذلك على الجهاز المخبراتي الايراني وبعض العناصر من حزب الله اللبناني، بهدف التأثير على النفوذ الأمريكي والإسرائيلي في الساحل الإفريقي. ما يؤكد صحة هذا الطرح هوما نقلته وكالة ستراتفور (Stratfor) الأمريكية في رسالة اخبارية بتاريخ 26 مارس 2009 أن ايران قامت بتكليف عناصر من حزب الله يمتلكون وثائق مزورة بغرض شراء أسلحة غير مشروعة من تجار سودانيين ولعل هذا ما يفسر إلى حد بعيد قيام إسرائيل في منتصف شهر يناير 2009 خلال الحرب على غزة بقصف قافلة من الشاحنات على الحدود المصرية السودانية.

خلاصة واستنتاجات:

تعتبر الإستراتيجية الأمنية الفرنسية الموجهة إلى إفريقيا عامة والساحل الإفريقي خاصة عن الإرادة القوية لفرنسا لاسترجاع نفوذها في مستعمراتها السابقة في ظل تزايد التنافس الدولي على الساحل الإفريقي.

إضافة إلى ذلك يكشف برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام RECAMP وبرنامج EURORECAMP على التحول النوعي والجذري في السياسة والإستراتيجية الأمنية الفرنسية حيال إفريقيا والساحل الإفريقي والتي ترتكز حول مسألة حفظ الأمن والسلم، كما أنها ترتكز على الوقاية لتكون قادرة على الاستجابة بسرعة وفعالية في حالات الأزمات الدولية والقارية، أين بإمكان وجود تهديد للرعايا الفرنسيين أوالمصالح الإستراتجية الفرنسية، كما أن انفراد فرنسا نوعا ما بهذه البرنامج يمكنها من استغلال نفوذها من أجل تسليح وتجهيز القوات الإفريقية بالعتاد الفرنسي، الأمر الذي جعل اقتصادها العسكري ينتعش بعد حالة الركود الكبير الذي عرفته.

أما بالنسبة لبرنامج المساعدة العسكرية التقنية أوالعملياتية ، التي من شانها أن تسمح للدول الإفريقية بتشكيل جيوش وطنية من أجل الدفاع عن استقلالهم والحفاظ على سيادتهم، لا تمثل في الحقيقة إلا وسيلة للحد من هذه السيادة عن طريق رابطة التبعية وهذا الحد راجع للبنود السرية الملزمة وغير العقلانية لاتفاقيات التعاون بينها وبين الدول الإفريقية.

فيما يتعلق بالدور الأمني الفرنسي حيال منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي على المنطقة ، فيتبين أنه معرض لتنافس شرس، إذ أن كل القوى الدولية تسعى إلى محاولة تعزيز نفوذها بالساحل الإفريقي قصد الاستحواذ على الثروات الكائنة به مستعملتا في ذلك مجموعة من الترتيبات الأمنية والإقتصادية الموجهة إلى إفريقيا والساحل الإفريقي.

الهوامـش :

1. الحسان بوقنطار ، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967**، ط.1، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص.23.
2. Mehdi Taje, " Sécurité est stabilité dans le sahel Africain " , **Collège de Défonce de l'OTAN**, VDC occasionnel paper, Rome, (19 Décembre 2006) : p.6.
3. Ibid.
4. فليب عطية، **أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث** (الكويت: مطابع السياسة، 1992)، ص.49.
5. أمحند برقوق، " الساحل الافريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية "، ***العالم الاستراتجي***، العدد 07، الجزائر، مركز الشعب الدراسات الاستراتجية، (نوفمبر 2008): ص.8.
6. Luis Simon, Alexander Mattelaer, Amelia Hadfield. " Une stratégie cohérent de l'UE pour le Sahel ". ***Direction générale des politique externes de l'union européenne***. Bruxelles, Mai 2012. p.09.
7. Mehdi Taje, " Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel ", ***Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest/OCDE***, N°.01, Paris, (Aout, 2010) : p. 02.
8. شمسة بوشنافة ، "إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل(إستراتيجية من أجل الساحل): الرهانات والقيود" ، ***المجلة الإفريقية للعلوم السياسية***. متحصل عليه من : http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=223:-algerie-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7
9. شمسة بوشنافة ، " **دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد** " ، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم اللعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2009) ، ص 87.
10. Bruno Colson, " La Culture Stratégique Française ", ***Stratégique***. N°.53, (1992) : pp. 28- 29.
11. ibid, 29.
12. بوشنافة ، المرجع السابق ، ص 88.
13. Association pollens, " La politique française en Afrique Faut-t-il lâcher l'Afrique ?" Article disponible sur : " http://www.eleves.ens.fr/pollens/seminaire/seances/afrique/index.htm.bk
14. François-Xavier Verschave, **France-Afrique : Le crime continue**, (Lyon : France : Les éditions Tahin party, 1998), p. 06.
15. Yves Jean Saint-Martin, **Le Sénégal sous le second empire**, (Paris : Les éditons Karthala, 1989), p.94.
16. Jules Duval, " Les Colonies et la Politique coloniale de la France " , France : Arthus Bertrand, (1864). Disponible sur : http://www.manioc.org/patrimon/FRA11039 .

17. Association pollens, " La politique française en Afrique Faut-t-il lâcher l'Afrique ? " , Op.Cit.

18. " 50 ans d'indépendances en Afrique subsaharienne : Regards croisés ", Article disponible sur : http://www.ritimo.org/article654.html .

19. Philippe Hugon, " La France et l'Afrique : vers une nouvelle équation stratégique ? " , Dans : Jean Dufourcq (éditeur), Les Défis Stratégiques Africains : Exploration Des Racines de La Conflictualité, ***Cahiers de l'IRSEM***, p.126.

20. Roland Adjovi , " La Politique Africaine de La France " , ***Annuaire Français des Relations Internationales***. ***AFRI***, N°02,(2001) : p.427.

21. Doudou Salla Diop, " La Nouvelle coopération France-Afrique en matière de Sécurité ", Dans : Pierre Pascallon (éditeur), **La Politique de Sécurité de la France en Afrique**, (Paris : Edition L'harmattan,2004), p.127.

22. ibid. p.127.

23. Claude Borgis , " De Nouvelles Modalités D'Aide Militaire Française Indirecte : Vers Une « Africanisations » De La Sécurité" , Dans : Pierre Pascallon (éditeur), **La Politique de Sécurité de la France en Afrique**, (Paris : Edition L'harmattan, 2004).p.117.

24. Oudou Salla, Op.cit, pp.127- 128.

25. Claude Borgis, Op.cit, pp.117-118.

26. CICDE, " Renforcement des Capacités Africaines de Maintien de la Pais " , ***Concept Interarmées***, N°. 179, (22.Septembre.2011) : p.22.

27. " EURORECAMP – AMANIA AFRICA(2008-2010) ", **UE– PES**. Juillet 2009: p.02.

28. Tanguy Struy de Swielande , **La Chine et les grandes puissances en Afrique : Une aproche géostratégique et géoéconomique**. (Belgique : presse universitaire de Louvain), 2010.p :124.

29. François Chauvancy, " L'Assistance Militaire Opérationnelle à une Force Armée Etrangère ", ***Doctrines Tactique*** , N°. 23, Paris, Centre interarmées de Concepts de doctrines et d'expérimentations (CICDE), (Décembre, 2011) : p.12.

30. Pascal Chaigneau, " La Politique Militaire de la France en Afrique ", ***Politique Etrangère***, vol .50, N°.1, (1985) : p.258.

31. Abdelhamid Bessaa, " **La Présence Militaire Française en Afrique Subsaharienne** ", (Alger : Thèse de Doctorat d'Etat en Sciences politique, Université d'Alger, 2010). p.29.

32. La Documentation Française , **Le livre blond** , (Paris :, Juin 2008).p.74 .

33. لحسب الحسناوي، " التنافس الدولي في إفريقيا...الأهداف والوسائل" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد 29، (مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء2011): ص ص 107-108.

34. Alain Fogue Tedom, " Le commandement militaire américain pour l'Afrique (AFRICOM) : Un élément du projet géostratégique américain en Afrique " , (2011). Disponible sur : http://www.cahiers.cerium.ca/IMG/protege/form1/Art._AFRICOM_1_.doc.

35. Théophile Mirabeau NChare , **Initiatives diplomatiques et occupation de l'espace africain : le cas du Golf de Guinée (2001-2008) Une approche des usages géostratégiques de la diplomatie**, (Yaoundé : Mémoire de DEA en Sciences Politiques, Université de Yaoundé 2, 2009), p.48.

36. Dénis Retaillé, Olivier Walther, " Guerre au Sahara-Sahel : La Reconversion des Savoirs Nomades ", ***L'Information Géographique***, vol.75, N°.03,(Mars.2011) : p.56 .

37. André Bourgeot, " Sahara De Tous Les Enjeux ", ***Hérodote***, N°.142, (Mars 2011) : p.47.

38. Le Partenariat Transsaharien Contre le Terrorisme (Trans-Sahara Counter Terrorism Partnership TSCTP). Disponible sur : http://www.africom.mil/tsctpEnFrancais.asp.

39. خيري عبد الرازق جاسم، ديفيد اغناتيوس، "أفريكوم...مهمة غير مفهومة "، ***الشرق الأوسط*** ، العدد 10633 (جانفي 2008)، ص.93.

40. Lauren Ploch , " CRS report for Congress : Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa ",p. 07. Disponible sur : www.voltairenet.org/IMG/pdf/RL34003_20080822.pdf

41. Alain Fogue Tedom, " AFRICOM : Le commandement militaire américain pour l'Afrique " , ***La revue géopolitique*** , Paris , Diploweb, (21 Novembre 2011). Disponible sur : http://www.diploweb.com/AFRICOM-Le-commandement-militaire.html .

42. Alain Caussieu et Autres," Crise de Darfour : Indice révélateur de la politique d'accroissement de puissance de la Chine en Afrique " , Dans : Christian Harbulot (éditeur) , ***Ecole de guerre économique***,(Décembre 2007): p.3.

43. Abdelhamid Bessaa, Op.cit, p.270.

44. ibid.

45. Alain Caussieu et Autres, Op.Cit.p.5.

46. Arif Abdoulaye Moustapha, "150 millions de Dollars pour la construction du pôle économique de Djarmaya,". Article Disponible sur : http://tchad24.unblog.fr/2010/12/28/tchad-150-millions-de-dollars-pour-la-construction-du-pole-economique-de-djarmaya/

47. Valérie Niquet," La stratégie africaine de la Chine ", ***Revue des Revues***, sélection de janvier 2007, (publication initiale dans ***Politique étrangère***, 2ème semestre 2006) : p.2.

48. Marie Bal, Laura Valentin," La stratégie de puissance de la chine en Afrique " , ***L'ESSEC*** , BDC base de connaissances, (Juin 2008) : p.20.

49. Marie Bal, Laura Valentin, Op.cit.p.19.

50. Mehdi Taje, " l'importance stratégique du Sahel ", Dans : ***la sécurité du Sahara et du Sahel***. ***Cahier du CEREM***. N°.13. Paris. Décembre, 2009., p. 21.

51. Mehdi Taje," Cartographie du rôle des puissances étrangères en Afrique de l'Ouest et au Sahel " , Dans : Jean Dufourcq (éditeur), Les Défis Stratégiques Africains : Exploration Des Racines de La Conflictualité, ***Cahiers de l'IRSEM***. p.144.